

Gender and Enhancing Feminist Entrepreneurial Action in Algeria - A field study on a sample of companies in the state of Setif as a model-

Randa Chaoui¹, Rezki kettaf²

¹ Department of Sociology, Setif University2, Algeria, ra.chaoui@univ-setif2.dz

² Department of Sociology, Setif University2, Algeria. rezkikettaf@yahoo.com

ARTICLE INFO

Article history:

Received:25/07/2021

Accepted:12/12/2024

Online:29/05/2025

Keywords:

gender

gender profiling

Entrepreneurship

entrepreneur women

JEL Code:J16-M13

ABSTRACT

This paper attempted to answer the role and contribution of social gender in enhancing woman entrepreneurship in Algeria. This latter is considered one of the most modern concepts recognizing the role of woman and her place in society. The field study was conducted on a sample of female entrepreneurs in Setif province using an interview questionnaire based on the Likert 3 point scale.

The study results confirmed that social gender contributes to encouraging the entrepreneurship initiatives of women. Moreover, its representatives in the Algerian society help to overcome many sociocultural and organizational challenges faced by the women entrepreneurs in Algeria.

النوع الاجتماعي وتعزيز الفعل المقاوالاتي النسوي في الجزائر -دراسة ميدانية عن عينة لمقاوالات بولاية سطيف نموذجاً-

رندة شاوي¹، الرزقي كتاف²

¹ قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف2، الجزائر، ra.chaoui@univ-setif2.dz

² قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف2، الجزائر rezkikettaf@yahoo.com

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:

تاريخ القبول:

تاريخ النشر:

الكلمات المفتاحية

النوع الاجتماعي

التنميط الجنساني

المقاوالاتية

المرأة المقاومة

JEL Code:J16-M13

المخلص

تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن إشكالية تتمحور حول : دور ومساهمة النوع الاجتماعي في تعزيز الفعل المقاوالاتي لدى المرأة في الجزائر، باعتباره من أبرز المفاهيم الحديثة الأكثر اعترافاً بدور المرأة ومكانتها في المجتمع. من خلال الاستعانة بدراسة ميدانية عن عينة لنساء مقاوالات بولاية سطيف نمودجاً قوامها 47 مفردة.

بعد جمع البيانات بالاعتماد على استمارة بالمقابلة تم بناؤها وفق سلم ليكرت الثلاثي وتحليلها، خلصت الدراسة إلى التأكيد على أن النوع الاجتماعي من شأنه أن يساهم في تشجيع المبادرات المقاوالاتية لدى المرأة، كما أن تمثلاته في المجتمع الجزائري تساعد على تذليل العديد من التحديات السوسيوثقافية والتنظيمية التي تواجهها المرأة المقاومة في الجزائر.

- مقدمة:

لقد أصبح الاستدلال على تقدّم الدول وحدثاتها مرهون بمدى استفادتها المثلى من مواردها البشرية، يأتي هذا بعد إدراكها أن الخطوة الاولى نحو بناء مجتمعات أكثر شمولاً وازدهارت تتمثل الجمع بين المرأة والرجل عند صياغة مخططاتها واستراتيجياتها التنموية الموجهة اساساً نحو دعمهما وتقويتيهما لضمان حسن أدائهما وتجويد مردوديتهما. وذلك في صيغة تكاملية لأدوارهما أساسها تحقيق المساواة بين الجنسين ما يتيح الفرصة لتمكين المرأة من استخدام امكاناتها الاقتصادية كاملة. الامر الذي جعل منها محل اهتمام العديد من الهيئات في محاولة لبحث قضاياها على نطاق اوسع لا يقتصر على العلاقة بين الجنسين فقط - وفقاً لنسق اجتماعي تطغى عليه هيمنة العقلية الذكورية التي استبعدتها كل البعد عن مبدأ العدالة المبني اساساً على فكرة المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على فرص متكافئة للمشاركة في الجهود التنموية والاستفادة من عوائدها. مما انعكس سلباً على المشاركة الاقتصادية للمرأة وبالتالي على وتيرة النمو الاقتصادي بسبب استبعادها عن المخططات التنموية وتغيبها عن الاستراتيجيات المستقبلية لاقتصاديات الدول-، بل محاولة البحث في قضاياها باعتبارها قضية ذات ابعاد تنموية مجتمعية ودولية شاملة. بهدف تصحيح اوضاعها من خلال اقتراح رؤية بديلة لمجتمع مختلف يعتمد على مقارنة المساواة البنوية للنوع الاجتماعي gender أو المساواة بين الجنسين. هذا المفهوم الذي منح نقلة نوعية لمكانة المرأة بعد التقسيم الجنسي للعمل الذي كان له اثره في احداث تغيير جذري لادوارها التقليدية خلال القرن العشرين في جميع انحاء العالم.

كل ذلك شكّل نقطة تحوّل بواقع المرأة الجزائرية لصدور عدة قوانين وتشريعات تسعى الى تمكينها وتعزيز ادوارها المجتمعية بدءاً بإدماجها فيسوق العمل وتفعيل مشاركتها الاقتصادية. إذ لم تعد تقتصر على عملها في القطاع الخاص فقط، بل تجاوزت طوابعها كل التحديات بالتوجه نحو تبني مشاريعها الخاصة بها. خاصة بعد انشاء الدولة لعدة اجهزة ووكالات مختلفة من شأنها ان تدعم المبادرات المقاولاتية للعنصر النسوي فاتحة المجال لبروز المرأة كمقاولة وفاعلة في النسيج الاقتصادي، خاصة بعد ما بذلته الدول الجزائرية من جهود في مجال المساواة بين الجنسين من خلال التوقيع على المواثيق الدولية والمؤتمرات التي تهدف الى منح المرأة كل الحقوق ومساواتها مع الرجل. فاتحة المجال لتعدد التفسيرات وبتزايد الاهتمام بالمقاولة النسوية في الحقل السوسيولوجي للبحث في الاختلافات بين الجنسين في مجال ريادة الاعمال. خاصة بعد استحداث مقاربات جديدة اكثر اعترافاً بالمرأة وادوارها في المجتمع، تأتي مقارنة النوع الاجتماعي في مقدمتها.

وفقاً للتقديم السابق، والذي يمكن اعتباره نقطة انطلاق لدراستنا التي نسعى من خلال الى طرح اشكالية النوع الاجتماعي و مدى مساهمته في تعزيز الفعل المقاولاتي للعنصر النسوي في ولاية سطيف نموذجاً، اختزلناها في التساؤل التالي:

- إلى أي مدى تساهم مقارنة النوع الاجتماعي في تعزيز الفعل المقاولاتي لدى المرأة بولاية سطيف؟
وتنبثق عن هذه الاشكالية عدة تساؤلات فرعية نوجزها في:
- هل هناك علاقة ارتباطية بين النوع الاجتماعي والمبادرة المقاولاتية لدى المرأة بولاية سطيف؟
- هل هناك علاقة ارتباطية بين النوع الاجتماعي والتحديات التي تواجهها المرأة المقاولة في ولاية سطيف؟

وفقا للاشكالية المطروحة اعلاه، سنحاول طرح فرض عام للبحث ينص على :

- هناك علاقة ارتباطية ايجابية بين النوع الاجتماعي وتشجيع المبادرة المقاولاتية لدى المرأة في ولاية سطيف
- هناك علاقة ارتباطية ايجابية بين النوع الاجتماعي وتذليل التحديات التي تواجهها لمرأة المقاول في ولاية سطيف

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على :

- الاثر الذي يمكن ان تضيفه اعادة توزيع الادوار بين الجنسين على المرأة المقاول بولاية سطيف
- الوقوف على الوضع المجتمعي للمرأة المقاول بولاية سطيف ومدى تقبله لأدوارها خارج أسوار الصورة النمطية المسطرة لها ضمن الميخال الاجتماعي وفق لمحددات السوسيوتقافية للمجتمع
- تداعيات ولوج المرأة لعالم المقاول والاقتصاد لتتحول من عنصر تابع للرجل الى شريك مستقل ماديا، ومن طالبة عمل إلى عارضة.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الاشكالية التي تعالجها، والعينة التي طبقت عليها الدراسة. وعليه، يمكن تحديد أهمية الدراسة في محورين أساسيين:

لـ **النظرية**: تتحدد أهميتها فيما يُتوقع أن تضيفه إلى الاطر النظرية من مادة علمية تساعد الباحثين في مجال التمييز الجنساني والمساواة بين الجنسين وعلاقتها بالفعل المقاولاتي النسوي. فهي تعتبر اسهاما في اثراء المعرفة النظرية للبحوث حول النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، كما تعتبر امتداد للدراسات المتعلقة بالمقاول عامة والمقاول النسوية خاصة.

لـ **التطبيقية**: تتركز أهمية الدراسة التطبيقية في امكانية تفعيل نتائجها واخذها بعين الاعتبار عند صياغة السياسات والاستراتيجيات المختلفة لدعم المساواة بين الجنسين وخاصة في مجال ريادة الاعمال.

1- المقاربة المفاهيمية لمتغيرات الدراسة

سنحاول استعراض بعض المفاهيم التي سيتكرر ذكرها في هذه الورقة البحثية فيما يلي:

1-1- النوع الاجتماعي:

النوع الاجتماعي أو ما يُعرف بـ " الجندر " كمفهوم يشير حسب صندوق الأمم المتحدة للمرأة إلى " عملية دراسة العلاقات المتداخلة بين الرجل والمرأة في المجتمع، تحدد هذه العلاقات و تحكمها عوامل مختلفة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، بيئية عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الانجابية، والانتاجية، والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل(أبو بكر اميمة، 2002، ص84).

كما يشير مصطلح النوع الاجتماعي إلى " مجموعة العلاقات والادوار الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكل من الجنسين(النساء والرجال)، تتغير لتداخلها و تشابكها مع العلاقات الاجتماعية الاخرى مثل الدين، الطبقة الاجتماعية، العرق"(ثريا هاشم، نجاح منصور، 2012، ص16)

إن الحديث عن النوع الاجتماعي يقودنا لا محالة للتطرق إلى إعادة توزيع الأدوار بين الجنسين أو ما يصطلح عليه بـ " التمييز الجنساني"ن الامر الذي يلزمنا بضرورة التطرق إلى مفهومه لمصطلح تمهيدا للحديث عن تقسيم الأدوار من منظور النوع الاجتماعي.

1-2- التمييز الجنساني:

يشير إلى تقسيم العمل بين الجنسين وفقا للصورة النمطية المحددة لكل منهما، والتي تعتبر نتاجا عن عملية التطبيع الاجتماعي في مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدءا بالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام وغيرها. (مجموعة من الباحثين، 2006، ص10).

كما يقصد به ال اتجاهات والسلوكيات المتوقعة التي يحددها ويعينها المجتمع لكل جنس. وتتضمن الحقوق والمسؤوليات المعتادة للجنسين في المجتمع، وبناء على ذلك فهي ليست ثابتة عبر الزمن، ولا بين الثقافات والمجتمعات، لا بل هي ديناميكية ومتغيرة. وقد تكون التمييزات ايجابية أو سلبية ولكنها في اغلب الأحيان تكون سلبية لفئة وإيجابية لأخرى. (بشرى جميل الراوي، د.س، ص187)

1-3- المقاولاتية:

إن المقاولاتية في مفهومها اللغوي تشير إلى صيغة مبالغة على وزن مفاعلة تقتضي مشاركة من أطراف متعددة، وأصل اشتقاقها الفعل قال يقول قولا مقالا وقاوله في أمره وتقالوا أي تفاوضا. فالمقاوله معناها المفاوضة والمجادلة". (محمد أبي بكر بن عبد القادر الرازي، 1995، ص 232). أما في معناها الاصطلاحي فتشير إلى.....

وتعتبر بمثابة : " ظاهرة معقدة تجمع بين مشروع إنشاء المقاوله وعامل فكرة المشروع وذلك في مختلف الهيئات، وبأشكال مختلفة، والتي يتم من خلالها إدخال مجموعة من الفرص الاقتصادية، ويكون لنتيجة هذه السيورة خلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمع ككل" (حمزة لفقيه، 2009، ص 13)

1-3- المرأة المقاوله:

يمكن تحديد مفهوم المرأة المقاوله على انها المرأة التي تختار إنشاء لحسابها الخاص مؤسسة وتقوم بتنظيمها وإدارة مواردها الخاصة وتحمل المخاطر المالية الكامنة في القيام بذلك على أمل الكسب في نهاية المطاف المريح (عدمان رقية، 2008، ص 06). كما يمكن تعريفها على أنها كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث فتصبح مسؤولة عليها ماليا وإداريا و اجتماعيا، كما تساهم في تسييرها الجاري. كما أنها شخص يتحمل المخاطر المالية لإنشاء والحصول على مؤسسة، وتديرها بطريقة إبداعية وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة. (سلامي منيرة ، قريشي يوسف، 2010، ص 05)

2- النوع الاجتماعي وإعادة تقسيم الأدوار بين الجنسين

إن تحديد مفهوم كل من النوع الاجتماعي والتنميط الجنساني، يقودنا إلى فكرة مفادها أن تقسيم الأعمال حسب الجنس (ذكور أو إناث) يتم وفقا لما يلي:

لـ الأعمال المتعارف عليها على أنها أنثوية: تتلخص في مجمل الأعمال الروتينية والمستمرة كالطبخ والغسيل والتنظيف وغيرها من أعمال المنزل. على الرغم مما تستهلكه من وقت و جهد كبيرين إلا أنها تبقى دون تقدير.

لـ الأعمال المتعارف عليها على أنها ذكورية: تتلخص في مهام منقطعة يتم انجازها من فترة لأخرى كتصليحات المنزل أو السيارة أو رمي النفايات واقتناء لوازم المنزل وغيرها، يمكن القول أنها تتسم بالمرونة وقلة استهلاكها للوقت.

وبناء عليه، يمكن تحديد ادوار النوع الاجتماعي في : (محمود البتانوني، أمين مرعي، د.س، ص 03)

2-1- الدور الإيجابي الأسري :

يُختزل فيه دور المرأة على إنجاب الأطفال وتربيتهم والقيام بالأعمال المنزلية، يقابله دور الرجل المتعلق بعملية الإخصاب وأداء الواجبات المنزلية كإعالة أفراد أسرته. في حين يشترك الجنسان في إدارة شؤون الأسرة كل من زاويته.

2-2- الدور الإنتاجي:

أين نجد تماثلا لدور المرأة بدور الرجل الإنتاجي من خلال أدائها لأعمال تتحصل مقابلها على اجر نقدي أو نوعي.

2-3- الدور المجتمعي: يتجسد فيه دور المرأة من خلال قيامها بأنشطة اجتماعية ترتبط بدورها الإيجابي كالتوعية الصحية أو البيئية، أو الاشتراك في عمل اجتماعي يمارس في أوقات فراغها. لنجد شمولية هذا الدور لعدة جوانب بالنسبة للرجل كخلق وتقوية العلاقات الاجتماعية وتقديم خدمات أساسية مرتبطة بالمجتمع المحلي الواسع.

2-4- الدور السياسي:

كالانخراط في التنظيمات النسائية التي تعنى بقضايا المرأة وشؤونها، إلى جانب الممارسة السياسية كالتمثيل في المجالس المحلية والشعبية وكافة أشكال العمل السياسي بمختلف أنواعه.

وتتدخل في هذا التقسيم العديد من المحددات أبرزها:

✓ **محددات بيولوجية:** تعتبر فوارق الجنس البيولوجي وما يرتبط بها من إنتاج النسل وتبعاته من حمل وولادة وإرضاع من أقوى الفروق بين الجنسين خاصة إذا ارتبط الأمر بالمرأة العاملة. حيث تؤدي الفروق البيولوجية إلى الفصل بين أعمال كل منهما حسب استطاعته، مما قد يحرم المرأة من القيام ببعض الأعمال على الرغم من قدرتها على القيام بها.

✓ **محددات نفسية:** وتتعلق بسمات تكوين الشخصية لدى الطفل كل حسب جنسه بعد تبنيه لنموذج يقتاد به لكل من المرأة أو الرجل. فنجد البنت عادة تميل إلى نمذجة شخصيتها بما يتشابه وأمها، في حين يميل الولد إلى صياغة شخصيته متشبها بأبيه. وعلى هذا الأساس يصبح للمحيط الأسري تأثيرا نوعيا غاية في الأهمية على نمو مفهوم الدور الجنسي للأبناء.(العامودي نادية عبد الرحمان عمر، 2016، ص 18)

✓ **محددات اجتماعية:** إن عملية تحديد الدور الجنسي تبدأ في مرحلة مبكرة من العمر، ما يجعلها واحدة من أهم مجالات السلوك الاجتماعي التي تضطلع بها عملية التنشئة الاجتماعية منذ مرحلة الطفولة كونها تعمل على تنمية سماته السلوكية بما يتناسب وجنسه. عادة ما يكون للأسرة الإسهام الأكبر في ترميز الأطفال. الأمر الذي يساهم في استمرارية الأفعال السلوكية التي تنسجم مع معايير الدور الجنسي في سن الرشد، بالمقابل يتم منع كل سلوك منحرف بوضوح عن معايير الدور الجنسي كنتيجة لرغبة الفرد في تجنب النبذ الاجتماعي والتكيف مع نماذج الدور المقرر مسبقا وفقا للخلفية الاجتماعية. (نجوى غالب نادر، 2005، ص 336)

✓ **محددات ثقافية:** وتتعلق بتبادل الثقافات والحضارات وما صاحبه من تغير اجتماعي لأمس مختلف مجالات الحياة العامة بما فيها ادوار المرأة والرجل. خاصة بعد خروج المرأة إلى العمل في ميادين يُعتقد أنها مناسبة لها أكثر من غيرها كالتمريض والتدريس ورغم محدوديتها إلا أنها استلزمت ضرورة مشاركة الرجل في أداء بعض الأعمال المنزلية. وما فرضه من تحوّل اجتماعي

✓ **محددات اقتصادية:** أثبتت عديد الدراسات أن الترميز الجنساني للأدوار يختلف من فئة اجتماعية لأخرى حسب مكانتها الاقتصادية، فهو يتناقص في أوساط الطبقة الغنية التي يمكنها فرض قيمها على المجتمع وإنتاج قيم جديدة تتناسب وتوجهاتها بتشجيع خروج المرأة للعمل مما يؤخر اكتساب الدور الجندي لدى الجنسين، عكس أوساط الطبقة الكادحة حيث تسخر المرأة نفسها لخدمة البيت وبالتالي يتم اكتساب الدور الجندي في وقت مبكر.

كما يختلف بين الريف والمدينة، فالمرأة الريفية عادة تتمتع بحرية اجتماعية تمكنها من ممارسة أعمال مختلفة كالزراعة وغيرها مقارنة بالمرأة في المدينة التي تتوقع على نفسها داخل المنزل. وبالتالي نجد أن المجتمع الريفي أقل تمييزا بين الجنسين مقارنة بالمجتمع المدني.

3- التحليل الجندي للفعل المقاوالاتي النسوي

لقد حظي الفعل المقاوالاتي بتنوع الطروحات المفسرة للسلوك المقاوالاتي بصفة عامة والنسوي بصفة خاصة. ابرزها كان التحليل الاقتصادي للفعل المقاوالاتي النسوي من منظور النوع الاجتماعي الذي ظهر بعد تزايد الاهتمام بالمقاولة النسوية في الحقل السوسيولوجي للبحث في الاختلافات بين الجنسين في مجال ريادة الأعمال. حيث يركز على فكرة أساسية تقوم على تصنيف المرأة المقاولة إلى :

3-1- المرأة الرائدة المألوفة والتقليدية:

تتميز هذه الفئة من النساء بقدراتهن على التأقلم مع الضغط المتولد داخل الأسرة وخبراتهم المهنية. معظمهن متزوجات عادة وينشئن مؤسساتهن بالاعتماد على المهارات المكتسبة من خلال متابعتهم لادوارهن الانثوية التقليدية.

3-2- المرأة الرائدة المبدعة:

تميز هذه الفئة من النساء بقدراتهن العالية على الابداع ولرفضهن الانصياع لفكرة تبعية الرجل وفكرة تأنيث أدوار المرأة. من مميزات هذه الفئة انهن يعتبرن ريادة الأعمال كمحور اساسي في الحياة، وهن نساء ذات مستوى تعليمي

عالي نجح في تأسيس وتسيير مشروعاتهن على جميع المستويات وبالاخص المستوى التنظيمي. هذه الفئة هن النساء رائدات استطعن أن يجعلن من المشاكل والعراقيل التي تواجههن دافعا لتعزيز روح المبادرة وتحقيق طموحاتهن .

3-3- المرأة رائدة المنزلية أو الاسرية:

تتميز هذه الفئة من النساء بكونهن يتمتعن بحس منخفض لريادة الاعمال فهن يحبذن دورهن كأمهات أو ربات بيوت كدور اساسي على الفكرة الاستقلالية ويعتبرن ريادة الاعمال دور ثانوي حتى و ان كانت تمنحن فرصة لتحقيق الذات.

3-4- المرأة رائدة المتطرفة:

أنتميز هذه الفئة من النساء بكونهن يرفضن فكرة التبعية للرجل، فهي التي تنادي بالمساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع، ويتميزن بالتفوق في أغلب الأحيان من أتباع الفكر النسوي.

4- تحديات الفعل المقاوالاتي النسوي في الجزائر

إن ممارسة المرأة للنشاط المقاوالاتي في الجزائر تحيطه جملة من التحديات يمكن تقسيمها وفقا لمقاربات النوع الاجتماعي إلى : (بوزيدي سعاد، 2010، ص51)

4-1- التحديات المحايدة للجنس:

تتمثل بشكل عام في العراقيل التي تواجه النشاط المقاوالاتي بصفة عامة كالاجراءات التنظيمية والضرائب ونقص التمويل. إلى جانب صعوبات إدارية كالرشوة والبيروقراطية في تأسيس المشاريع.

4-2- التحديات الخاصة بالجنس:

وهي تلك التحديات التي تعاني منها المقاولات النسائية فقط بسبب التفرقة في الجنس، كالتمييز بين المؤسسات المالية في منح القروض، مع تراجع السلطة القيادية للمرأة و غيرها. إلى جانب التحديات السوسيوثقافية التي تفرضها التقاليد الثقافية والاجتماعية إذ تشكل واحدة من أهم العقبات التي تواجه المرأة عند إنشائها لمشروعها، خاصة في الدول النامية وما يعترضها من هيمنة ذكورية على الاختيارات المهنية المتعلقة بالنساء ومدى دعمها حكوميا واتقبلها اجتماعيا.

وبالتالي يمكن القول ان معظم القيود التي تعرقل الفعل المقاوالاتي النسوي في الجزائر تتمثل بالدرجة الاولى في: 4- للمعتقدات التقليدية: حيث يتم احتجاز المرأة في صورة نمطية تقليدية لدورها الاجتماعي يحول دون قدرتها على تبني مشاريع في مجالات معينة تعتبر اجتماعيا حكرا على الرجل.

4- لصعوبة الموازنة بين العمل والعائلة: أكدت دراسة OECD (2000) ⁽¹⁾، أن أغلب النساء المقاولات يجدن صعوبة في التوفيق بين الحياة المهنية والاسرية. كما كشفت هذه الدراسة عن تأثير النشاط المقاوالاتي السلبي على دورها في الحياة العائلية، وبقابله تأثير ايجابي في الحياة الاجتماعي والاقتصادية والفردية مايجعلها في حالة صراع بين دورها كمقولة وأدوارها الاخرى في إطار حياتها الاسرية.

4- شروط القرض: من ابرز التحديات التي تواجه المرأة الارتباط بالتميز في الخطة المالية للقطاع المصرفي الذي يبقى حذرا وغير مقتنع بنجاح ومصادقية النساء في مجال المقولة. وهو ما كشف عنه البنك الدولي لمنطقة الشرق الاوسط وإفريقيا فالمرأة تعاني من عدم المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية.(وزيدي سعاد، 2010، ص52)

5- الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

5-1- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- ✓ **حدود مكانية:** أي المجال المكاني الذي أجريت فيه الدراسة و يتمثل في ولاية سطيف بمختلف دوائرها و بلدياتها.
- ✓ **حدود زمانية:** أي المدة التي استغرقتها الدراسة الميدانية، وقد امتدت في الفترة الواقعة ما بين 19 مارس 2019 و 25 أبريل 2019

✓ **حدود بشرية:** بمعنى الأفراد الذين أجريت عليهم الدراسة، وتتمثل في النساء المقاولات بولاية سطيف. من هذا المنطلق فإن كل امرأة مقولة بولاية سطيف صاحبة مشروع خاص وتشرف على تسييره تشكل مفردة ضمن مجتمع بحثنا الذي تكوّن من 47 مفردة، تم الوصول إليها بالاعتماد على "عينة تراكمية" أو ما يعرف بـ "عينة كرة الثلج" وذلك لعدة اعتبارات أهمها :

- صعوبة الحصر الشامل لمجتمع البحث لكبر حجمه و اتساع توزيعه الجغرافي
- امتناع الهيئات الرسمية ذات الصلة بالقطاع عن تزويدنا بقوائم النساء المقاولات وعناوين الاتصال بهن الأمر الذي حملنا على الاستعانة بالمقاولات ممن تمت معهن مقابلات استطلاعية لتوجيهنا إلى مقاولات أخريات زميلاتهن أو صديقاتهن، تكمنًا من خلالها إلى الوصول لـ 47 مفردة وهو حجم عينة البحث.

5-2- نوع الدراسة ومنهجها:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية والتحليلية التي تستهدف وصف و تحليل ظاهرة ما تغلب عليها سمة التغيير والتعرف على أسباب وجودها في الواقع كما هي عليه، فالدراسات الوصفية " تهتم بتحديد الظاهرة كما و كيفا، على مستوى المماضي والحاضر القريب أيضا بما يحقق المعرفة الكاملة عن ابعاد الموضوع المراد دراسته وكيفية التعامل معه. الامر الذي يعكس شموليتها واتساع اطرها، كما تتميز بقدرتها على تنمية الاطر النظرية والمفاهيم الواردة في البحث" (ناهدة عبد الكريم حافظ، 2007، ص22).

ورغبة منا في التحقق من مدى الصدق الامبريقي لفرضيات الدراسة واهدافها تم الاعتماد على **منهج دراسة الحالة** باعتباره المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بفئة واحدة سواء كانت فردا او مؤسسة او نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا او عاما. وقد وقع اختيارنا عليه بعد أن ارتأينا أنه يتوافق مع هدف دراستنا وهو الوقوف على الوضع المجتمعي للمرأة المقولة في الجزائر ومدى تقبله لأدوارها خارج اسوار الصورة النمطية المسطرة لها ضمن المخيال الاجتماعي وفق المحددات السيوسيوثقافية للمجتمع، خاصة وأنه الانسب لمثل هذا النوع من الدراسات كونه يتميز بالدقة في التحليل والبحث المتعمق للحالات الفردية في إطار المحيط الذي تتفاعل فيه.

5-3- ادوات جمع البيانات وأساليب المعالجة الإحصائية:

فيما يتعلق بأداة جمع البيانات فقد تمّ الاعتماد على استمارة بالمقابلة نظرا لحدائث الموضوع ورغبتنا في الحصول على معلومات معينة، إلى جانب اختلاف المستوى التعليمي لافراد العينة استلزمت علينا تقنين مضمون المقابلة وتأطيرها. حيث تم بناؤها على سلم ليكارت الثلاثي قوامه المقياس المعتمد كالتالي:

جدول رقم (01) : سلم مقياس ليكرت الثلاثي

لا	إلى حد ما	نعم
1	2	3

المصدر: من إعداد الباحثين

بناءا عليه، فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة تمّ التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

جدول رقم (01) : مقياس التحليل لسلم ليكرت الثلاثي

مرتفع (موافق)	متوسط (محايد)	منخفض (غير موافق)
2.34 – 3	1.67 – 2.33	1 - 1.67

المصدر: من إعداد الباحثين

استنادا على ذلك، فإن كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات (3-2.34) يكون مستوى التصورات مرتفعا، وهذا يعني موافقة أفراد العينة على الفقرة. أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.33-1.67) فإن مستوى التصورات متوسط، في حين إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (1-1.666) يكون مستوى تصوراتهم منخفض وبالتالي عدم موافقتهم على الفقرة.

- خاتمة: نتائج الدراسة والتوصيات

من خلال الدراسة الميدانية والاحصائية توصلنا إلى النتائج الآتية :

- **على الصعيد الديموغرافي:** نجد ان اغلب المبحوثات تتراوح اعمارهم ما بين [35-45] سنة بنسبة 66 % الامر الذي يعكس ممارستهن لنشاطهن المقاتلاتي في سن متأخرة. خاصة وان اغلبهن متزوجات وامهات لابناء يتراوح عددهم كأقوى تقدير ما بين 2 من الابناء او اقل نظرا لعدم تفرغهن للاهتمام بهم بنسبة 60% ما يقودنا إلى الاعتراف بان المرأة المقاتلة تعاني من صعوبة التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الاسرية. أما من حيث طبيعة مكان الإقامة فما نسبته 92% من المبحوثات يقمن في اوساط حضرية نذرا لتشجيع المجتمعات المتمدنة لعمل المرأة. إلى جانب مساندتها لتعليم المرأة ما يؤكد المستوى التعليمي للمبحوثات إذ وجدنا اغلبهن جامعات بنسبة 56%.

- **على صعيد اختيار المشروع:** كشفت لنا الدراسة على ان التحديد الاجتماعي لأدوار المرأة والرجل من شأنه أن يؤثر على اختيار نوعية النشاط المقاتلاتي لدى المرأة في ولاية سطيف كونه خاضع لقيود اجتماعية نوعا ما كما اشارت 52% من المبحوثات. ما جعل اغلبهن يتوجّهن الى انشاء مشاريع في قطاع الصناعات التقليدية والمهن الحرة بنسبة 44% تليها التوجه نحو قطاع الخدمات 28% لاعتبارهن انها انسب للمرأة، وهذا مردّه إلى اتفاق الضمير الجمعي على أن المرأة غير قادرة على أداء مهام عديدة مقارنة بالرجل كالتنقل والسفر، ومرونة الاتصال الداخلي وخاصة الخارجي، إضافة إلى روح المخاطرة والمغامرة والتي تعتبر من ابرز متطلّبات الفعل المقاتلاتي. ما يعكس بدوره عدم

تكافؤ الفرص بين الجنسين في مهام القيادة والاشراف والتسيير. وبالتالي محدودية قدرة المرأة على التوسع في مشروعها المقاولاتي مقارنة بالرجل.

- **على الصعيد الاجتماعي:** بينت لنا الدراسة ان اعادة توزيع الادوار بين الجنسين ساهمت الى حد بعيد في تشجيع المجتمع لعمل المرأة بنسبة 92%، ما يدل على تغير النظرة المجتمعية لمكانة المرأة واضمحلال الثقافة المجتمعية التي تظهر المرأة اقل شأنًا من الرجل حسب ما عبرت عنه 48% من المبحوثات. كما ان ما نسبته 52% منهم اعتبرت ان النسق السوسيوقائفي للمرأة لم يعد يشجع تبعية الرجل للمرأة في كافة المجالات. إلا انه على الرغم من ذلك حافظ على اعتقاده ان الفعل المقاولاتي يعتبر حكرًا على الرجل كونه مزال لم يتقبل فكرة الممارسة المقاولاتية للمرأة، حيث أكدت 60% من المبحوثات على ان التنشئة الاجتماعية لا زالت تعمل على ترسيخ فكرة انا المقاولة سلوك ذكوري بالدرجة الاولى. يرجع ذلك الى بعض متطلبات الفعل المقاولاتي التي قد لا تتوفر في المرأة كالمخاطرة وروح المغامرة ومرونة الاتصال والتنقل وغيرها - كما اسلفنا الذكر في العنصر السابق -. إلى جانب تعرض المرأة المقاولة إلى جملة من المضايقات اثناء ممارسة نشاطها المقاولاتي حسب ما اشارت اليه 57% من المبحوثات. كل هذا يشكل قيودا اجتماعية وثقافية تخلق صعوبات كبيرة تواجهها المرأة اثناء تسيير مشروعها ويقف حائلا دون توسيعه وتطويره أكثر.

- **على الصعيد الاقتصادي:** إذا كان الحديث عن النوع الاجتماعي مقترن بإعادة توزيع الادوار بين المرأة والرجل فهو أتاح الفرصة لبروز المرأة في مجالات اخرى كانت بالامس القريب حكرًا على الرجل كمجال المقاولاتية. وهذا ما أقرت به معظم المبحوثات إذ أن 84% منهن كن يعملن سابقا وما نسبته 76.2% كان عملهن له علاقة بمشاريعهن المقاولاتية الحالية. ومن هذا المنطلق، فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المساواة بين الجنسين قد تشكلت تخوفا لدى الرجل لمزاحمته من طرف المرأة في مجالات كان يتربع على عرشها، فإن ما نسبته 68% من المبحوثات أكدن على ان المرأة المقاولة أصبحت تشكل منافسا شرسا للرجل باقتحامها لهذا المجال. خاصة وان دوافعها للتوجه نحو الفعل المقاولاتي تختلف عن دوافع الرجل التي تعتبر مادية اقتصادية بالدرجة الاولى، أما هي فرغبتها في تحقيق الذات و تحقيق الاستقلال الذاتي هي الدافع الاول كما أشارت 65% من المبحوثات ما يعطي للرجل دفعا قويا بمشاريعها. وهذا ان دلّ على شيء، فإنما يدل على تحول المرأة من عنصر طالب للعمل إلى عارض للعمل. وبالتالي تحقيق الاستقلالية المادية والذاتية والمساهمة في الدخل الفردي كفرد معيل مثلها مثل الرجل. على الرغم من احتشام مساهمة المرأة المقاولة في الاقتصاد الوطني. حسب ما أشارت اليه معظم المبحوثات بنسبة 49%.

في ختام الدراسة، يمكن القول ان من بين أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها هي ان النوع الاجتماعي يساهم في تشجيع و تحفيز المبادرات المقاولاتية لدى المرأة في الجزائر - سطيف نموذجا -. كما أنّ تمثلاته في المجتمع الجزائري ساعدت على تذليل العديد من التحديات التي تواجهها المرأة المقاولة في الجزائر.

لكن على رغم كل ما بذلته الدولة الجزائرية من جهود في مجال المساواة بين الجنسين من خلال التوقيع على المواثيق الدولية والمؤتمرات التي تهدف الى منح المرأة كل الحقوق ومساواتها مع الرجل. وعلى الرغم من وصول المجتمع إلى تقبل فكرة المرأة المقاولة كظاهرة سوسيواقتصادية ومطلب تنموي. إلا أنه لم يعزلها عن تحديات النسق السوسيوقائفي للمجتمع الذي تنتمي اليه باعتباره لم يألف بعد منافسة المرأة للرجل بصفة عامة. والذي يعتبر السبب الاول وراء تسجيل

ضعف مشاركتها في هذا المجال، فهو مازال الى حد بعيد تطارده الصورة النمطية لأدوارها التي يحددها عادة الرجل والمجتمع و هذا الدور يعتبر نتاج النسق السوسيو ثقافي الذي منحه لها وليس استحقاقا. ومن هنا تكاد تتفق مختلف الطروحات المفسرة لضعف ممارسة المرأة للفعل المقاوлатي على ان التمييز بين الجنسين يعتبر من ابرز الاشكالات التي تصادف المرأة المقاولة في المجتمع الجزائري.

ولذلك لا بد من اعتماد استراتيجيات تنموية تتبنى مقاربات النوع الاجتماعي شكلا و مضمونا حتى تأتي ثمرها من خلال:

-توعية المرأة بأهمية نشاط المقاوлатية ومساهمتها في ترقيتها وضمان اندماجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، إذ تمنحها المقاوлатية الاستقلالية والقدرة الكافية على اتخاذ القرارات التي تتعلق بها وبمستخداميها ومستقبل المقاولة بشكل عام.

-إعداد بيانات أكثر تفصيلا حسب النوع الاجتماعي عن التعليم والأنشطة الاقتصادية من أجل اعتمادها في سن سياسات مستنيرة على أساس منتظم

-تقييم اثر السياسات التي تدعم توظيف المرأة وريادتها للأعمال وتحديد العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة في سوق العمل والنشاط المقاوлатي على وجه الخصوص

-تمكين المرأة من التوجه نحو الفعل المقاولاتي من خلال إتاحة برامج تكوينية مختلفة خصوصا تلك المتعلقة بكيفيات التسيير والتنظيم والتعامل مع مختلف المشاكل التي تواجهها والعمل على ابتكار وإيجاد الحلول المناسبة -العمل على اقتراح والمصادقة على برامج وسياسات وطنية تدعم المقاوالات النسوية بشكل خاص، وهذا من خلال الاطلاع على التجارب الرائدة عالميا في هذا المجال والاستفادة منها؛

-ضرورة إدماج المرأة في مختلف المجالات الاستثمارية حالها حال الرجال لان المرأة المقاولة في الجزائر تشكل قوة فاعلة للاقتصاد الوطني لكن تعاني من إدماج متعثر في المجال الاقتصادي

-اعتبار المرأة المقاولة الشريك الجديد في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية،
-على الجهات المعنية بقضايا المرأة زيادة توعية المقاوالات حول الخيارات التمويلية المتاحة وتسهيل وصول النساء المقاوالات إلى مصادر التمويل المناسبة وتخصيص برامج إرشادية حول القروض وفرص الاستفادة منها
-إجراء دراسات لفهم السبب الذي يدفع صاحبات المشاريع إلى الاعتماد على المدخرات الشخصية أو مساعدة الأهل لتمويل المشروع ويتجنبنا القروض البنكية

- الهوامش :

1- هي دراسة أجرتها منظمة التعاون لاقتصادي والتنمية (OECD) سنة 2000 حول الريادة النسوية في الشرق الاوسط و دول شمال افريقيا

- قائمة المصادر والمراجع:

- 1- أبو بكر أميمة، شكري شرين، (2002)، المرأة والجنس، دمشق/سوريا، دار الفكر.
- 2- ثريا هاشم، نجاح منصور، (2012)، دليل تدريبي للمدربات والمدرسين على قضايا النوع الاجتماعي في التعليم، المركز التربوي للبحوث والإنماء، بيروت،

- 3- محمود البنانوني، أمين مرعي، (2012) مفهوم النوع الاجتماعي والقضايا المرتبطة به "محاضرات لطلية علم الاقتصاد، مصر، جامعة عين شمس،
- 4- مجموعة من الباحثين، (2006) مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، فلسطين، منشورات مفتاح،
- 5- عدنان رقية، (2008)، المرأة المقاتلة وتحديات النسق الاجتماعي، كلية العلوم لاجتماعية - علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الجزائر،
- 6- نجوة غالب نادر، (2006) التنميط الجنسي وعلاقته بنمطي المدرسة المختلطة وغير المختلطة، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية، المجلد 21، العدد 1،
- 7- بشرى جميل الراوي، رنين جبار، (د . س)، التنميط الجندي للإعلانات في قناة mbc مصر - بحث مستل-، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 36،
- 8- بوزيدي سعاد، (2010)، المقاتلة النسائية والتنمية لاقصادية في الجزائر : الواقع والتحديات، مجلة المؤسسة، العدد 05.
- 9- سلامي منيرة وقريشي يوسف، (2010)، التوجه المقاتلاتي للمرأة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 08